

# أموال إنفست

الرقم: 45/AM/17  
التاريخ: 3/ 8/ 2017

AMWAL  
INVEST

السادة هيئة الأوراق المالية المحترمين

الموضوع: محاضر اجتماعات الهيئة العامة العادية المنعقدة بتاريخ 2017/07/01

تحية طيبة و بعد،،

اشارة الى الموضوع اعلاه نرفق لكم محضر اجتماع الهيئة العامة العادي لعام 2015، ومحضر اجتماع الهيئة العامة العادي لعام 2016.

وتفضلوا بقبول فائق الإحترام،،،



د. قاسم النعواشي

المدير العام

✓ نسخة السادة مركز ايداع الاوراق المالية  
✓ نسخة ابورصة عمان  
✓ نسخة دائرة الافصاح

٤٤٦٤  
٧١٤٤٧  
٦/١١

## محضر اجتماع الهيئة العامة العادي المؤجل للسنة المالية ٢٠١٥

تاريخ الاجتماع: يوم السبت الموافق ٢٠١٧/٧/١

المكان: فندق جنيفا، عمان - الاردن

افتتح الدكتور قاسم النعواشي رئيس مجلس ادارة شركة أموال انفتت م.ع.م الاجتماع مرحباً بالسادة الحضور وبمندوب مراقب الشركات السيد ضرار الحراسيس ومدقق حسابات الشركة السيد وليد حمدان والذي يمثل شركة الاداء المتميز للتدقيق، ثم انتقل الحديث إلى السيد ضرار الحراسيس/مندوب عطوفة مراقب عام الشركات لبيان قانونية الجلسة. أفاد السيد ضرار الحراسيس بأن نسبة الحضور كانت (٢٢) مساهم من أصل (٧٩٦٩) مساهم يحملون:

بالأصالة (٣،٤٧٣،٦٦٣) سهماً.

بالوكالة (٣٥٩٩٥٠٤) سهماً.

أي ما مجموعه (٧،٠٧٣،١٦٧) سهماً.

وتشكل ما نسبته (١٥،٧٢%) من رأس مال الشركة والبالغ (٤٥٠٠٠٠٠٠) دينار/سهم.

كما حضر ستة أعضاء من مجلس الادارة من أصل سبعة أعضاء. وحضر مدقق حسابات الشركة وهو شركة الأداء المتميز لتدقيق الحسابات.

وعليه بين مندوب عطوفة مراقب عام الشركات السيد ضرار الحراسيس أن الجلسة تعتبر قانونية بمن حضر من المساهمين وذلك وفقاً لأحكام القانون وأن جميع القرارات الصادرة عن هذا الاجتماع ملزمة للمساهمين الحاضرين وغير الحاضرين للاجتماع، وطلب من رئيس الجلسة تعيين كاتباً للجلسة ومراقبين لفرز الاصوات. وافقت الهيئة العامة على تعيين السيد معاذ عبدالله كاتباً للجلسة، كما وافقت الهيئة العامة على تعيين كل من السيد فتحي العبسي والسيد محمد ابو زيد مراقبين لفرز الاصوات.

### ملخص نتائج الاجتماع:

ناقشت الهيئة العامة كافة المواضيع المدرجة في جدول الاعمال، وقد تم اتخاذ القرارات الآتية:

(١) بعد تلاوة محضر اجتماع الهيئة العامة العادي السابق، تم اعتماد المحضر من الهيئة العامة للشركة.

(٢) المصادقة على البيانات المالية للسنة المالية المنتهية في ٢٠١٥/١٢/٣١.

(٣) تمت المصادقة على التقرير السنوي لمجلس الادارة لعام ٢٠١٥.

(٤) تكليف مجلس ادارة الشركة باتخاذ الاجراءات والقرارات المناسبة لمتابعة تنفيذ التسويات مع كل من السيد فايز الفاعوري والسيد اسامة خاطر بوضعها الحالي أو بشروط أفضل.

(٥) إبراء ذمة رئيس واعضاء مجلس الادارة عن السنوات المالية المنتهية بتاريخ ٢٠١٥/١٢/٣١.

(٦) انتخاب شركة الأداء المتميز لتدقيق الحسابات لتدقيق حسابات الشركة للسنة المالية ٢٠١٦ وتفويض مجلس الادارة بتحديد اتعابهم.

## مجريات الاجتماع:

١. تلاوة وقائع الاجتماع وقراءة القرارات
٢. تقرير مجلس الادارة في ٢٠١٥/١٢/٣١.  
بعد أن قرأ رئيس الجلسة كلمة الرئيس واستعرض مع المساهمين محتويات تقرير مجلس الإدارة.  
سأل أحمد نوري: أنت قلت من خلال التقرير السنوي أن هنالك قضايا كسبتها الشركة، فما هذه القضايا وماذا حققت للشركة؟  
أجاب رئيس الجلسة: هذه القضايا يوجد منها شيكات ويوجد منها مستحقات على مدينين للشركة فمثلاً حصلنا على قرارات قطعية ضد كل من هيثم الدحلة وأسامة الخليلي وحكم النابلسي.

وقبل أن نباشر بالتنفيذ نقوم بالتحري عن المحكوم عليه هل لديه موجودات كافية لتسديد المبلغ المطلوب أم لا. لأنني أرى أنه لا داعي لدفع رسوم وأتعاب محامين ومحكمين تصل إلى عشرات الآلاف من أجل قضية ضد شخص ليس لديه موجودات نستطيع التنفيذ عليها. فمثلاً قضية حكم النابلسي لم نشأ أن نرفع قضية ضده لأنه سبق أن تحرينا عن موجوداته في الأردن فوجدنا أنه لا يوجد باسمه أي عقارات ولا أرصده في البنوك وكل ما هو موجود لديه لا يغطي أتعاب ورسوم القضية. ولكن قمنا برفع القضية فقط استجابة لرغبة بعض المساهمين الذين طالبوا في اجتماع هيئة عامة سابقة للشركة، وعندها طالبت الهيئة العامة برفع قضية ضد حكم النابلسي. وها نحن قد حصلنا على قرارحكم قطعي ودفعنا لغاية الآن مبلغ (٢٢,٠٠٠) (اثنان وعشرون ألف دينار فقط لا غير) كرسوم وأتعاب محكمين ومحامين، وإذا أردنا أن نباشر بالتنفيذ سترتب على الشركة دفع رسوم وتكاليف جديدة.

وهنا اقترح أحد المساهمين على الهيئة العامة اتخاذ قرار بعدم رفع قضايا تكلف الشركة مبالغ كبيرة إذا كان المدين ليس لديه موجودات تغطي قيمة الدين. ولم يعترض أحد من الحضور على هذا الاقتراح.

سأل أحد المساهمين: ما هو المبلغ المطلوب من أسامة الخليلي وهل تم التعميم عليه؟

أجاب رئيس الجلسة: المبلغ الإجمالي بموجب شيكات والمطلوب من أسامة الخليلي هو خمسة ملايين ومئتين ألف، وقد حصلنا على قرارات حكم قطعية بحوالي مليون وثمانمائة ألف، وقد تم التعميم عليه عن طريق الانترنت.



أشار المساهم جمال العمدة: السيد رئيس الجلسة تقول عن القضايا والمبالغ المحصلة هي لصالح الشركة وأن كان هناك غرامات لذا لم تحصل الشركة على أي شيء، وفي ميزانية الشركة لهذا العام هناك خساره ب ٥ مليون دينار تقريباً، ولا يوجد أمامنا غير حل واحد وهو أن مجلس الإدارة يتجه نحو تنفيذ التسويات حيث القضية التي في المحكمة لا زالت في البداية، ولم تستكمل المحكمة لغاية الآن سماع شهود النيابة، وهناك بعدها الاستئناف والتميز وهذا قد يأخذ وقت أقل شيء كمان عشر سنوات، وهذه قناعتني الخاصة. لذا، أقترح أن المجلس يسعى نحو تنفيذ التسويات وهذا سينعكس على سعر سهم الشركة وعلى أداء الشركة.

رئيس الجلسة: أشكر السيد جمال العمدة على هذه المداخلات، وأود أن أبين للحضور أن السيد العمدة هو أكبر مساهم في الشركة مسجل اسمه في سجل حضور هذا الاجتماع سواء المساهمين الذين حضروا بالأصالة أو الوكالة.

علماً بأن أكبر مساهم في الشركة هو السيد فايز الفاعوري ولم يحضر هذا الاجتماع، واسمه غير مسجل في سجل حضور المساهمين: لا بالأصالة ولا بالوكالة.

وأود أن أبين للسيد جمال أنه في عام ٢٠١٤ حين تم توقيع التسويات، وقد اعترض بعض المساهمين وبعض المسؤولين قائلين بأن هذه التسويات لا تؤدي إلى رد كامل المبلغ المطلوب من المتهمين. قلت وقتها: (باسمي وباسم مجلس إدارة الشركة الذي يحمل أمانة من مساهمي الشركة: إذا كانت التسويات ترد إلى الشركة أذن الجمل فهذا أفضل من الانتظار إلى زمن لا نجد لا أذن جمل ولا شعره من جلد الجمل).. إن من واجب مجلس إدارة الشركة الاستماع لكافة الآراء ولكن يجب عليه كذلك اتخاذ القرار الذي يراه مناسباً وفيه مصلحة لكافة المساهمين وللشركة، لأنه يجب أن نطلب الممكن وسددوا وقاربوا - وما لا يدرك جله لا يترك كله.

ولكن للأسف قام بعض الأشخاص الذين ينظرون إلى القضية من زاوية ضيقة بالضغط ضد التسويات واتهام مجلس الإدارة أمام المسؤولين بأنه مرتشي والادعاء بأن الهيئة العامة للشركة لم توافق على التسويات. علماً بأن الهيئة العامة قد وافقت بالأغلبية على التسويات. وأنا شخصياً في عام ٢٠١١ كنت أول من قدم الشكوى وكان معي ٦ أشخاص من الأخوة المساهمين وأنا اعتبر الشاهد الأول في قضية أموال إنفست ولم يتم سماع شهادتي في المحكمة لغاية الآن رغم مرور حوالي ست سنوات على تسجيل القضية في المحكمة. أما الشاهد الثاني المرحوم راند الجوهري فقد انتقل إلى رحمة الله تعالى، فهل علينا أن ننتظر حتى يموت جميع أطراف القضية؟

سأل المساهم عارف دياب: طيب ومكاتب الوساطة ما لها ديون على الشركة؟ كيف سيتم تسديدها؟

أجاب رئيس الجلسة: ديون مكاتب الوساطة مشمولة ضمن اتفاقية التسوية مع السيد فايز الفاعوري.

وفي مداخلة لأحد المساهمين قال: أنا برأيي الشخصي أن نقدم للنائب العام شرح عن وضع الشركة والتسويات وأن يقوم المساهمون ببيع أسهمهم على سعر ٥٠ قرش لكل سهم.

رد رئيس الجلسة: قدمنا كل هذه المعلومات إلى دائرة النائب العام ولكن كانت تحفظ دون اتخاذ أي إجراء لحل المشكلة وتنفيذ التسويات ولكن ومع الأسف اثنان أو ثلاثة اشخاص من المساهمين ولأسباب شخصية قاموا بالتأثير على بعض الجهات الرسمية بهدف تعطيل التسويات واضروا بالشركة وبالمساهمين علما بأن أحدهم كان ممن وقعوا على التسويات بل وكان يقود لجنة التفاوض مع المتهمين من أجل التوصل إلى اتفاق حول التسويات. أما بيع الأسهم على سعر نصف دينار: فهل يوجد مشتري يشتري على هذا السعر حاليا.

وفي مداخلة من المساهم السيد جمال العمد قال: انا كنت نائب في شركة ادارية، وفي الميزانيات احنا خطينا نركز على موجودات الشركة وفي حال تمت التسويات هل الموجودات تصل ل ١٦ مليون فما هو صافي القيمة الدفترية وما هي رديات المساهم؟

رد رئيس الجلسة: تفاصيل التسويات تم وضعها في البيانات المالية للسنة السابقة ولكن وباختصار الموجودات تقدر بـ ٩ مليون من الفاعوري اما كاش او عقارات ويوجد أيضا العقار الذي يقع على الدوار الخامس يقدر تقريبا بـ ٥ او ٦ مليون ويوجد مبنى يسلم في ٢٠١٨ ومبنى يسلم ٢٠١٩. فإذا كان صافي الموجودات بعد تنفيذ التسويات حوالي ١٦ مليون دينار حسب البيانات المالية وقمنا بتخفيض رأس مال الشركة إلى النصف تقريبا فإن قيمة سهم الشركة الدفترية قد تصل إلى ٨٠ قرش.

مداخلة من المساهم اسامة عرسان: نحن نريد ان نعرف ما هي موجودات الشركة وفي الميزانية لا يوجد اي رقم موثق وانا لا يوجد لي اي خبرة في ادارة الشركات ولكن في ميزانية ٢٠١٣ و ٢٠١٤ كان بنك الاردن ٧٥٠ الف والان في عام ٢٠١٥ اصبح ٦٠٠، نريد دراسته وعلى ارض الواقع موثقة من جميع الحسابات تبين ماهي القيمة الدفترية للسهم في تاريخه، واحنا جاهزين للذهاب للنائب العام ونحكي معه بنفس الموضوع.

وفي مداخلة من المساهم احمد المحاميد قال: نحن نريد فقط سعر بالسهم نصف دينار فقط وهذه التسويات غير عادلة، نحن نريد أن ننتظر قرار المحكمة وانت واعضاء مجلس الادارة لا تكونوا سبب لضياع اموالنا واموال جميع المساهمين.

رد رئيس الجلسة: نحن لا نقف في وجه القضاء، وجلسات المحكمة مستمرة ولا أنا ولا أي شخص في الأردن يستطيع أن يعطل قضية، لأن القرار للمحكمة وأنا وانت نتق بنزاهة قضائنا وقضائنا.



المساهم أحمد المحاميد قال: ما هي التسويات البنكية لانه يوجد بها تحفظات؟  
رئيس الجلسة: التزامات البنوك ١٢ مليون، ولم نستطع الحصول على كشوفات  
حساب من البنوك لأن البنوك ترفض ذلك لوجود قضايا متبادلة بيننا لذلك أورد  
مدقق الحسابات هذه التحفظات.

رد السيد محمود خميس: بنك الاردن لا يدخل في التسويات وتم رفع قضية من  
بنك الاردن ونحن كل سنة نصدر كتب لتزويدنا بكشوفات حساب ولم يتم تزويدنا  
بأي كشف منهم والبنك العربي يسدد قرضهم مقابل ايجار وبنك الاردن لا يوجد  
معه اي تسوية وله ٦٠٠ ألف دينار.

المساهم أحمد المحاميد قال: انا أرى أن الحل هو أن يتم شراء السهم بنصف دينار؟  
رئيس الجلسة: هذا الامر مقترح من عام ٢٠١١ ولا يوجد اي احد لشراء السهم بهذا  
السعر حالياً.

المساهم جمال: انا اقول يجب تكليف مجلس الادارة بتنفيذ التسويات وهذا افضل  
قرار.

وفي مداخلة للمساهم محمد العلاوي: انا حالياً ببيع ب ٢٠ قرش ولكن بعد  
التسويات لن ابيع حتى ب ٦٠ قرش.

مداخلة من المساهم سهيل: اذا بدنا نفوض المجلس سنفوض ولكن بتفويض جديد  
للعمل على التسويات الحالية او افضل منها.

رئيس الجلسة: الدراسة هي جزء من الاجراءات التي سيعمل بها المجلس.  
قرار:

- تمت المصادقة على التقرير السنوي لمجلس الادارة لعام ٢٠١٥ .
- قررت الهيئة العامة تفويض مجلس الادارة باتخاذ الاجراءات والقرارات  
اللازمة لمتابعة التسويات بوضعها الحالي أو بشروط أفضل إن أمكن ذلك. كما  
فوضت الهيئة العامة مجلس الادارة التفاوض مع أي متهم آخر للتوصل إلى  
حل الخلاف عن طريق التسويات.

وتمت الموافقة على القرار بنسبة ٩٥ % من الحضور.

مداخلة من المساهم سهيل مرار: نحن نريد مطالبة النيابة العامة بتنفيذ التسويات.

بند الاستماع إلى تقرير مدقق الحسابات  
قرأ السيد وليد حمدان تقرير مدقق الحسابات. ولم يكن هناك أي سؤال أو استفسار.

بند البيانات المالية للشركة  
المساهم احمد الزوايده: يوجد مصاريف ادارية وزيادة بالالتزامات ما هي وهل  
يمكن توضيحها ؟  
رئيس الجلسة النعواشي: نعم صحيح الفقرة ب ٣٢٤ ألف دفع جزء منها للمسقات  
وجزاء منها مصاريف حكومية ومنها مصاريف ادراج في البورصة .

سأل رئيس الجلسة الدكتور قاسم النعواشي: هل يوجد اي اسئلة أخرى على البيانات المالية؟

صرح الجميع بانه لا يوجد اي اسئلة اخرى.

قررت الهيئة العامة المصادقة على البيانات المالية بالاغلبية.  
وتمت المصادقة على القرار بنسبة ٩٥ % من الحضور.

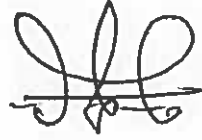
بند إبراء ذمة أعضاء مجلس الادارة  
وافقت الهيئة العامة على إبراء ذمة أعضاء مجلس الادارة  
وتمت المصادقة على القرار بنسبة ٩٥ % من الحضور.

بند انتخاب مدقق حسابات للشركة للسنة المالية ٢٠١٦  
تمت الموافقة على انتخاب شركة الأداء المتميز لتدقيق الحسابات وتفويض مجلس  
الادارة بتحديد اتعابهم،

وتحت بند ما يستجد من أعمال تم تثبيت عضوية أعضاء المجلس السيد قاسم  
الدهامشة والسيد قاسم النعواشي والموافقة على القرار بنفس النسبة السابقة.

وشكر رئيس الجلسة السيد قاسم النعواشي جميع الحضور الكرام من المساهمين  
ومراقب عام الشركات ومدقق الحسابات

رئيس الجلسة  
الدكتور قاسم النعواشي



مندوب مراقب عام الشركات  
السيد ضرار الحراسيس



كاتب الجلسة  
السيد معاذ عبد الله



## محضر اجتماع الهيئة العامة العادي المؤجل للسنة المالية ٢٠١٦

تاريخ الاجتماع: يوم السبت الموافق ٢٠١٧/٧/١  
المكان: فندق جنيفا، عمان - الاردن

افتتح الدكتور قاسم النعواشي رئيس مجلس ادارة شركة أموال انفتت م.ع.م الاجتماع مرحباً بالسادة الحضور ومندوب مراقب الشركات السيد ضرار الحراسيس ومدقق حسابات الشركة السيد وليد حمدان والذي يمثل شركة الاداء المتميز للتدقيق، ثم انتقل الحديث إلى السيد ضرار الحراسيس/مندوب عطوفة مراقب عام الشركات لبيان قانونية الجلسة.  
أفاد السيد ضرار الحراسيس بأن نسبة الحضور كانت (٢٢) مساهم من أصل (٧٩٦٩) مساهم يحملون:

بالأصالة (٣,٤٧٣,٦٦٣) سهماً.  
بالوكالة (٣٥٩٩٥٠٤) سهماً.  
أي ما مجموعه (٧,٠٧٣,١٦٧) سهماً.  
وتشكل ما نسبته (١٥,٧٢%) من رأس مال الشركة والبالغ (٤٥٠٠٠٠٠٠) دينار/سهم.

كما حضر ستة أعضاء من مجلس الادارة من أصل سبعة أعضاء. وحضر مدقق حسابات الشركة وهو شركة الاداء المتميز للتدقيق الحسابات.

### مجريات الاجتماع:

١. تم تلاوة وقائع الاجتماع وقراءة القرارات.
٢. تمت مناقشة تقرير مجلس الادارة في ٢٠١٦/١٢/٣١.  
بعد أن قرأ رئيس الجلسة كلمة الرئيس واستعرض مع المساهمين محتويات تقرير مجلس الإدارة.

سأل المساهم جمال العمد: بالنسبة لقضية ارنيست ويونغ ما هي وأرجو توضيحها والى اين وصلنا بها ؟  
رئيس الجلسة: هي قضية مقدمة ضد شركة تدقيق تدعى ب ارنست ويونغ والمخالفات التي قامت بها تقدر ب ٧٠ مليون وتم رفع القضية عليهم وعلى مجلس الادارة السابق في عام ٢٠١٠.

تمت الموافقة على تقرير مجلس الادارة لعام ٢٠١٦ بنسبة ٩٥% من الحضور.

تقرير مدقق الحسابات: تلا ممثل مدقق الحسابات السيد وليد حمدان تقريره.

وحيث لم يكن هناك أسئلة تم الانتقال إلى البند الذي يليه.

مناقشة البيانات المالية للسنة المالية ٢٠١٦  
سأل المساهم السيد جمال العمد: انه يوجد خسائر بـ ٥,٢٥٠,٠٠٠ ما هي تلك الخسائر هل هي اسهم شركة الاهلية ابيللا ؟

اشار مدقق الحسابات ان ايضاحها في رقم ٧. كما وضع المدير المالي السيد محمود خميس ان تلك الخسائر تعود الى اسهم شركة الاهلية ابيللا.

سأل المساهم اسامة عرسان : ان هنالك ب بند المصاريف الادارية العمومية هل هي اتعاب قضايا؟ بين رئيس الجلسة : نعم هي اتعاب ورسوم قضايا تم رفعها على المحكوم عليهم، وبالإضافة أنها تتضمن اتعاب لجان التدقيق المشكلة من مراقب عام الشركات حين قد تم تعيين مدقق حسابات خارجي لاتمام متطلبات لجنة التدقيق.

سال المساهم محمد العلاوي :من الذي يدفع الاتعاب هذه؟  
رئيس الجلسة: تم التوضيح لدائرة مراقبة الشركات ان اتعاب اللجنة الاولى تم دفع اتعابها واللجنة الثانية بنفس المهام ، وكانت اتعاب التدقيق بما يقارب ١٦ الف دينار كما طلبوا مدقق حسابات خارجي استشاري يسلمهم التقارير وكان المبلغ المدفوع ٧ الاف دينار.

القرار: تمت المصادقة على على البيانات المالية لعام ٢٠١٦ بنسبة ٩٥ % من الحضور.

إبراء ذمة مجلس الإدارة  
قررت الهيئة العامة إبراء ذمة أعضاء مجلس الإدارة لعام ٢٠١٦ بنسبة ٩٥% من الحضور.

انتخاب مدقق حسابات لعام ٢٠١٧  
رشح رئيس الجلسة مدقق حسابات لعام ٢٠١٧ وهو المكتب الدولي للتدقيق والاستشارات ريم الاعرج اجازة رقم ٨٢٠، وتمت الموافقة وبالإجماع . وتم تفويض مجلس الإدارة بتحديد اتعابهم.

بند ما يستجد من أعمال:  
تم انتخاب السيد محمد العلاوي عضو في مجلس الإدارة بعد استقالة شركة ميراس للاستثمار.

وشكر رئيس الجلسة السيد قاسم النعواشي جميع الحضور الكرام من المساهمين ومراقب عام الشركات ومدقق الحسابات.

رئيس الجلسة  
الدكتور قاسم النعواشي

مندوب مراقب عام الشركات  
السيد ضرار الحراسيس

كاتب الجلسة  
السيد معاذ عبد الله

أمموال